### مع استمرار محدودية نمو القطاع النفطي نظراً لتمديد فترة خفض الإنتاج

# «الوطني»: الاقتصاد الإماراتي الأسرع نمواً بين دول «التعاون» في 2018

- تسارع الاستعدادات لمعرض دبي الدولي «إكسبو 2020» سيساهم في دعم النمو غير النفطي في 2018

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن الاقتصاد الإماراتي استمر في التفوق على العديد من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة من خلال تحقيق مستويات عالية نسبياً من التنويع الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار السياسي، مما ساهم في دعم النشاط في ظل تدني أسعار النفط. وتتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2.2٪ في 2017 إلى مستوى أعلى بكثير من متوسط نمو المنطقة بقارب 3.4٪ في العامين 2018 و2019 وذلك على التوالي.

ومن المتوقع أن يظل نمو القطاع النفطي محدوداً في العام 2018 نظراً لتمديد فترة خفض الإنتاج وفق اتفاقية أوبك والدول المشاركة بالإضافة إلى احتمال ارتفاع نسبة الالتزام في الخفض. فقد تأخرت الإمارات في الالتزام مقارنة بالدول الأخرى كما تعهدت بالاستمرار في خفض إنتاجها لتحقق النسبة المرجوة من الالتزام. وقد استقر الإنتاج عند 2.92 مليون برميل يومياً في أكتوبر بنسبة التزام بلغت 67٪ مقابل هدف الاتفاقية البالغ 2.87 مليون برميل يومياً.

من المتوقع أن يرتفع نشاط القطاع النفطي تدريجياً بدءاً من العام 2019. فبالرغم من خفض الإنتاج، إلا أن الإمارات لا تزال تستثمر في توسعة طاقتها الإنتاجية ترقباً لارتفاع الطلب. وقد قامت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) بتمديد العمل في حقل زاكوم العلوي الذي يعد أكبر الحقول، وذلك لرفع الطاقة الإنتاجية بنحو 350 ألف برميل يومياً إلى مليون برميل يومياً بحلول العام 2024. ومن المتوقع أن يساهم ذلك في زيادة الإنتاج الإماراتي من 3.2 مليون برميل يومياً تقريباً إلى 3.5 مليون برميل يومياً. كما تعهدت (أدنوك) باستثمار ما يقارب 110 مليار دولاراً خلال الخمس سنوات المقبلة في المشاريع العالمية ولتطوير البنية التحتية للغاز في أبوظبي وذلك من أجل تنويع النشاط بعيداً عن النفط الخام. كما تطمح الشركة أيضاً بإنتاج الغاز غير التقليدي بحلول العام 2030، وقد باعت مؤخراً نسبة 10٪ من وحدة بيع الوقود بالتجزئة لدعم مشاريعها التوسعية لتجمع ما يصل إلى 0.9 مليار دولار.

وفي دبي، تنوي شركة بترول الإمارات الوطنية (إينوك) أيضا جمع 1.1 مليار دولار لتوسعة مصفاتها في منطقة جبل علي والذي من المتوقع أن يتم الانتهاء منه في الربع الرابع من العام 2019 ومن المقدر أن يزيد الطاقة الإنتاجية من 140 ألف برميل يومياً إلى 210 ألف برميل يومياً.

في الوقت نفسه، يسير الاقتصاد غير النفطي على وتيرة جيدة فقد تستمر خلال العامين 2018 و2019 نتيجة استمرار الزيادات في قطاعي السياحة والتشييد والبناء لاسيما في ظل الاستعدادات لاقتراب المعرض الدولي (إكسبو 2020). إذ من المفترض أن يساهم المعرض في تعويض ضعف نشاط قطاع العقار الذي لا يزال يشهد ضغوطاً في الأسعار. وتتوقع أن يرتفع النمو غير النفطي من 3.3٪ في 2017 إلى 3.7٪ العام المقبل ثم إلى 4.0٪ في 2019.

ولا تزال هنالك العديد من المخاطر أمام الاقتصاد الإماراتي. فقد يؤدي المزيد من الانخفاض في أسعار النفط إلى تبني السلطات سياسة مالية متشددة. كما من المحتمل أن ترتفع أسعار الفائدة، مما قد يضيق على السيولة ويؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري. كما أن أي تصعيد في الأزمة القطرية قد يؤثر على النمو. في على الرغم من أن قطر لا تعد مساهمة كبيرة في التجارة والسياحة الإماراتية، ولكن قد تتأثر الثقة بفعل توتر الأوضاع.

**نمو الاقتصاد في دبي**

تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي لأبوظبي بواقع 0.9٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من 2017، وذلك نتيجة تراجع إنتاج النفط بواقع 1.9٪ على أساس سنوي. وقد جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي راكدا في الفترة ذاتها بتأثير من جهود التشديد المالي. ولكن مع توقعات بتراجع وتيرة التشدد وتسارع مشاريع البنية التحتية في النصف الثاني من 2017، فمن المتوقع أن يتحسن النمو غير النفطي تدريجيا دخولا بالعام 2018. وقد سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دبي أداءً أفضل، بلغ 3.2٪ على أساس سنوي في الربع الأول من 2017. وسجل قطاعي الضيافة والبناء والتشييد أداء جيدا في دبي. فقد بلغ عدد المسافرين عبر مطار دبي الدولي رقما قياسيا عند 23 مليون في الربع الثالث من العام 2017. ولا تزال أنشطة البناء مستمرة بدعم من استعدادات المعرض الدولي والتي من ضمنها مشاريع المباني وتوسعة المترو والطرق والجسور ويضاف أيضا أن دبي قد استثمرت نصف إجمالي هذه المشاريع حتى الآن. وقد ارتفع إجمالي المشاريع التي تم إرسائها في دبي اعتبارا من نوفمبر 2017 بواقع 17٪ على أساس سنوي ليصل إلى 302 مليار دولار. ومن المتوقع أن يتم ترسية مشاريع تصل قيمتها إلى 107 مليار دولار في العامين 2018 و2019.

**بوادر الاستقرار**

بدأت أسعار العقار السكني في دبي بالاستقرار بشكل ملحوظ في العام 2017 بعد تراجعها لما يقارب العامين. ويأتي ذلك لعدة أسباب من أهمها الانخفاض في العرض وتشدد الأنظمة والقوانين والخوف من المخاطر. إذ تبين مؤشرات «أستيكو» عن تغير أسعار الشقق والفلل في الربع الثالث رغم تدنيها بوقع 4٪ و3٪ على التوالي على أساس سنوي . ولكن من المتوقع أن تستمر الضغوط على الأسعار نحو التراجع على المدى القريب إلى المتوسط نتيجة زيادة وفرة المساكن وتحول الطلب نحو قطاع المساكن الأقل كلفة. وقد استمرت قيمة الصفقات العقارية بالتراجع في العام 2017.

**توقعات بارتفاع التضخم**

من المتوقع أن يرتفع التضخم في مؤشر أسعار المستهلك خلال العام 2018 بعد أن شهد تراجعا لمعظم العام 2017. فقد أظهرت البيانات الأخيرة ارتفاع التضخم من 0.8٪ على أساس سنوي في أغسطس إلى 1.1٪ على أساس سنوي في سبتمبر نظرا لقوة التضخم في أسعار المواد الغذائية وخدمات المسكن.

وتتوقع ارتفاع التضخم من 2.5٪ في 2017 إلى 4.0٪ في 2018 على خلفية فرض ضرائب جديدة والتي من ضمنها ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪. إذ من المتوقع أن تضيف ضريبة القيمة المضافة التي ستطبق في الربع الأول من العام 2018 نسبة 2٪ لمعدل التضخم لعام واحد. وبالنظر لقوة النمو النسبي مستقبلا، نتوقع أن يعتدل التضخم إلى ما يقارب 3.0٪ فقط في العام 2019 تماشيا مع تلاشي الأثر الأولي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

**الميزان المالي يتراجع**

من المتوقع أن يتحسن الميزان المالي بصورة تدريجية، ولكنه سيظل مسجلا عجزا بسيطا يبلغ 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 و2019. ولا تزال الإيرادات النفطية متدنية نسبيا بالإضافة إلى تراجع وتيرة التشدد المالي وذلك تماشيا مع رفع الإنفاق من قبل سلطات دبي لغرض مشاريع التشييد والبناء استعدادا للمعرض الدولي (إكسبو 2020).

وبالرغم من ذلك، فقد واصلت السلطات جهودها لتطبيق سياسة التشديد المالي، مع إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب وخفض الدعم وفرض الرسوم والضرائب على بعض السلع والخدمات. كما اتجهت السلطات إلى الاعتماد على القطاع الخاص لتولي تنفيذ بعض المشاريع.

وقد أصدرت الهيئة الاتحادية للضرائب في أكتوبر قانونا للضرائب غير المباشرة على بعض السلع كالتبغ ومشروبات الطاقة بنسبة 100٪ والمشروبات الغازية بنسبة 50٪، حيث من المتوقع أن تساهم هذه الضرائب في تجميع ما يقارب مليارى دولار للإيرادات المالية السنوية (أي نحو 0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك اتباعا للسعودية حينما فرضتها في يونيو. وستكون الإمارات أولى الدول الخليجية استباقا لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ والتي من المتوقع أن تساهم في تجميع ما يقارب 5 مليارات دولار في الإيرادات الضريبية أو ما يساوي 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أصدرت أبوظبي سندات سيادية بقيمة 5 مليارات دولار في أبريل 2016 (أول إصدار منذ العام 2009) لتنويع مصادر التمويل بدلا من الاعتماد على الاحتياطات الأجنبية فقط. ولم تصدر بعدها المزيد من السندات السيادية. وتعمل الإمارات حاليا على الانتهاء من إصدار قانون الدين الفيدرالي الذي سيمكن الحكومة الفيدرالية من إصدار السندات أيضا. وظلت العوائد على سندات دبي وأبوظبي لفترة الخمس سنوات متدنية إلى حد ما ولكنها ثابتة وقريبة من سندات الخزينة الأميركية، حيث لم تتغير العوائد على سندات أبوظبي كثيرا اعتبارا من نهاية نوفمبر لتبلغ 2.54٪ منذ بداية السنة، بينما تراجعت العوائد على سندات دبي بواقع 28 نقطة أساس إلى 3.05٪.

وبجانب الكويت، تحظى أبوظبي بأقوى تصنيف ائتماني طويل المدى من بين دول مجلس التعاون الخليجي.

**فائض الحساب الجاري**

من المتوقع أن يرتفع الفائض في رصيد الحساب الجاري قليلا في العامين 2018 و2019 وذلك نظراً لاستقرار إيرادات صادرات النفط وانتعاش نمو الصادرات غير النفطية نتيجة تحسن الطلب الخارجي. حيث نتوقع أن يرتفع فائض الحساب الجاري من 3.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدرة في 2017 ليصل إلى 3.9٪ بحلول العام 2019.

**نمو الائتمان يظل متدنياً**

تراجع نمو الائتمان إلى أقل مستوى له منذ عدة سنوات في ظل اعتدال نمو الاقتصاد وارتفاع الفائدة وزيادة وتيرة الخوف من المخاطر في المنطقة وسط تدني أسعار النفط والتشدد في ضوابط الائتمان. فقد استقر نمو الائتمان في أكتوبر عند 0.9٪ على أساس سنوي فقط، وذلك نتيجة الضعف المستمر في الائتمان الممنوح للجهات الحكومية. وقد بين استطلاع لمصرف الإمارات المركزي الأخير حول ثقة الائتمان (للربع الثالث) استمرار ضيق ضوابط الائتمان لاسيما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما أشار في الوقت نفسه إلى تحسن نمو الائتمان على المدى القريب إلى المتوسط.

بالمقابل، جاء نمو الودائع قوياً ليتراوح ما بين 6٪ إلى 7٪ على أساس سنوي خلال العام 2017 تماشيا مع قوة الودائع الحكومية على إثر ارتفاع الإيرادات النفطية. وقد ساهم ذلك في تراجع بسيط في عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) وبقاءه عند مستوى جيد. وفي ظل الظروف الائتمانية الأخيرة، فقد استقرت نسبة الودائع إلى القرض عند 99٪ في أكتوبر مقابل 104.5٪ العام الماضي. ومع تحسن نمو الودائع، بدأ مصرف الإمارات المركزي بتقليص السيولة في القطاع المصرفي في يوليو بعد أن ضخ ما يقارب 9 مليار دولار في مطلع العام. فقد تم سحب ما يقارب 6 مليارات دولار من القطاع في الفترة بين يوليو وسبتمبر (أي ما يقارب 0.8٪ من إجمالي الأصول المصرفية).

وواصلت معدلات الفائدة بين البنوك ارتفاعها في 2017 بعد أن تم رفع سعر الفائدة الرئيسي ثلاثة مرات بواقع 25 نقطة أساس، وذلك على إثر رفع الفائدة الفيدرالية. ومن المتوقع أن تواصل معدلات الفائدة بين البنوك ارتفاعها على خلفية اعتزام رفع الفائدة مرتين في كل من 2018 و2019 واتباع الإمارات السياسة ذاتها. وقد عادت مستويات الربحية في البنوك الإماراتية الضخمة إلى طبيعتها في 2017. فقد شهد صافي الأرباح لعدد من المصارف الضخمة ارتفاعا بلغ 6.5٪ على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، والذي يعد تحسناً كبيرا مقارنة بالضعف الذي شهده في العام الأسبق حين تراجع بواقع 7.5٪ على أساس سنوي. وقد أثار دمج بنك الخليج الأول وبنك أبوظبي الوطني حديثا حول المزيد من عمليات الدمج في القطاع المصرفي المزدحم. وتشير تقارير أخيرة أن اثنان من البنوك الإماراتية الصغيرة (بنك الشارقة وبنك الاستثمار) يجريان محادثات اندماج محتمل.

**الأسهم تتراجع قليلاً**

تراجعت الأسهم في أسواق الأسهم الرئيسية في أبو ظبي ودبي قليلا منذ بداية السنة بحلول مطلع ديسمبر ولكنها استمرت في تصدر الأسواق في المنطقة. فقد ترك الضعف المستمر في قطاعي العقار والمستهلك أثرا على أداء الأسهم.

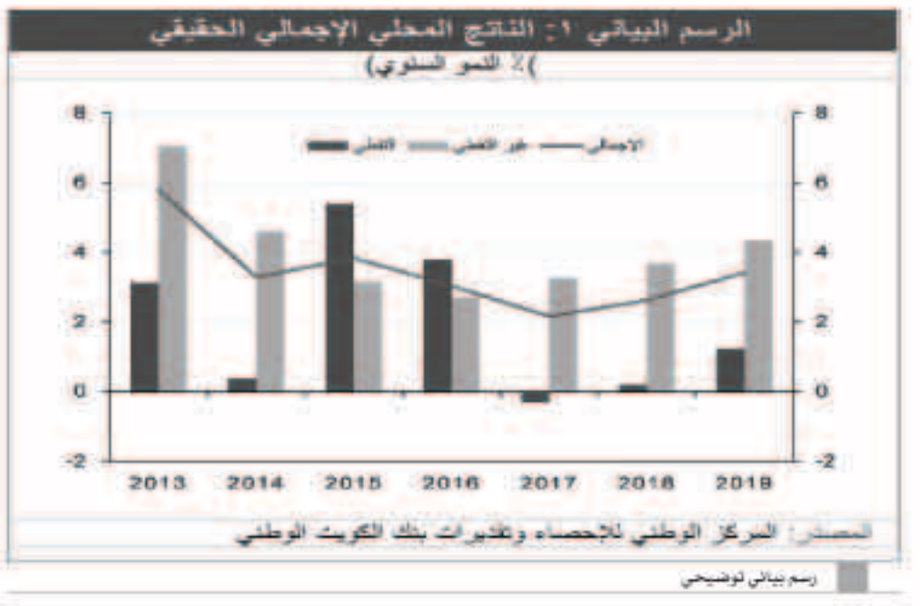

رسم بياني توضيحي

- الأسعار ستواجه ضغوطاً نحو الارتفاع نتيجة فرض ضريبة القيمة المضافة في الربع الأول من 2018
- توقعات بتحسن تدريجي في الأوضاع المالية مع بقاء العجز عند نسبة معتدلة تبلغ 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي
- توقعات ببقاء نمو الائتمان بطيئاً في ظل تشدد معايير الإقراض وارتفاع أسعار الفائدة والضغوط على قطاع العقار ونمو الاقتصاد

### كرمت الموظفين المتميزين لعام 2017

# «الكويت للتأمين» دشنت هويتها وإستراتيجيتها الجديدة لـ 2018

لقطة جماعية للموظفين المتميزين

سامي شريف

- شريف: العلامة الجديدة مزيج متجانس بين العراقة والحداثة
- فريق العمل بالشركة نقطة قوتنا ورأس مالنا في تنفيذ توجهاتنا الاستراتيجية

إحتفلت شركة الكويت للتأمين بإطلاق هويتها الجديدة بالتزامن مع الرؤية والرسالة والقيم الجديدة للشركة، وذلك في إطار إستراتيجيتها المستقبلية التوسعية لتعزيز موقعها كواحدة من أكثر شركات التأمين إبتكاراً وإهتماماً بالعملاء في الكويت والمنطقة.

كما تم توزيع 6 جوائز للمميزين في الشركة سواء في تحقيق أهدافهم في 2017، أو في جودة عملهم، أو سلوكهم الوظيفي، أو مهاراتهم في التعامل مع الآخرين، أو الإنضباط في العمل أو الولاء للشركة. وكما كرمت الشركة المدراء الذين تجاوزت خدماتهم 20 عاما تقديراً لعملهم وجهودهم المبذولة خلال رحلة عملهم ودورهم في نجاحات وإنجازات الشركة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة الكويت للتامين سامي شريف أن العلامة التجارية الجديدة لا زالت تحمل هوية وتراث الشركة الممتد لأكثر من 57 عاما، حيث تم تجديد التصميم المعتمد للشعار والألوان ليكون متجانس ويجمع بين التاريخ والعراقة، ومواكبة كل ما هو حديث ومعاصر.

وأضاف سامي شريف أن إطلاع فريق العمل بالشركة على إنجازات 2017 والإستراتيجيات الجديدة لـ 2018، هي نقطة قوتنا، تجعل منهم يشعرون بمشاركتهم ومسؤوليتهم في نمو الشركة ونجاحها. لافتا إلى إن الشركة تحرص على تطوير موظفيها وعلى توظيف الكوادر التي تساهم في تطوير العمل ككل.

واختتم سامي شريف تصريحه بأننا نتطلع قدماً إلى المستقبل، ونعي جيداً أن نجاحنا المستمر وكل ما حققناه إلى اليوم وهو ما تؤكده نتائج الشركة المعلنة حتى الربع الثالث لهذا العام من حيث الأقساط المكتتبة، الربح الصافي، القيمة الدفترية للسهم، حقوق المساهمين والإحتياطات الفنية للشركة. إن قوة الوضع المالي للشركة يساهم بشكل كبير في قدرتنا على أن نوفي بالتزاماتنا تجاه عملائنا وهذا من أولى واجباتنا.

# «الاقتصاد والتجارة» القطرية شريكاً رئيسيا لفعاليات «معرض قطر للاكتفاء الذاتي»

أعلن القائمون على 'معرض قطر للاكتفاء الذاتي' أن وزارة الاقتصاد والتجارة هي الشريك الرئيسي للمعرض، والذي يعد الأول من نوعه في قطر والمنطقة عموماً. ويمثل المعرض محركا رئيسيا يدعم تحقيق أهداف قطر الرامية إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام وقائم على أسس المعرفة والابتكار.

وبالتوازي مع مضي دولة قطر قدما نحو تحقيق رؤيتها الوطنية لعام 2030 استنادا إلى التوجيهات السديدة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، يحظى قادة الأعمال والشركات المحلية والدولية بمجموعة متنوعة من الفرص القيّمة التي تعزز مساهمتهم بقوّة في بناء اقتصاد وطني ديناميكي يتمتع باعلى مستويات الاكتفاء الذاتي. وحيث أن تحقيق الاكتفاء الذاتي يمثل ركيزة أساسيّة لهذه الاستراتيجية طويلة الأجل، ثمة هناك حاجة متزايدة إلى خطوط إنتاج جديدة تساعد على بناء اقتصاد مستدام لضمان مستقبل مزدهر في قطر.

وسيوفر 'معرض قطر للاكتفاء الذاتي 2018' منصة فريدة لمصنعي خطوط الإنتاج وصنّاع القرار ضمن مجموعة واسعة القطاعات، وذلك من أجل تسليط الضوء على أحدث الحلول والخدمات والمنتجات التي تساعد على دعم استراتيجية التنويع الاقتصادي المتكامل في قطر، وتحسين كفاءة وعمليات خطوط الإنتاج والتصنيع، وذلك للتأكيد على مدى مساهمتها في رسم ملامح مستقبل واعد للدولة. بدوها أكدت وزارة الاقتصاد والتجارة أن مشاركتها في النسخة الأولى من هذا المعرض تأتي في إطار جهودها لدعم مسيرة دولة قطر نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة القطاعات. وأوضحت الوزارة في هذا السياق أن الدولة وضعت الاستراتيجيات والخطط اللازمة للوصول إلى هذا الهدف عبر تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأفادت الوزارة أنها عملت إلى جانب ذلك على دعم المنتج الوطني وتشجيع القطاع الخاص على تأسيس مشاريع منتجة ورافدة للاقتصاد الوطني عبر دعم المنتجات الوطنية وحمايتها في السوق المحلية وإنشاء لجنة حماية المنتجات الوطنية ومكافحة الممارسات الضارة بها في التجارة الدولية إضافة إلى تعزيز إجراءات تأسيس الشركات وتسهيل شروط وضوابط إصدار التراخيص لمزاولة مختلف الأعمال التجارية.

هذا ولفتت الوزارة إلى أن معرض قطر للاكتفاء الذاتي يمثل مبادرة هامة في سبيل تعزيز أواصر الشراكة والتعاون بين المعنيين بهذا المجال.

وقال عبد الرحمن صالح العبيدلي، رئيس مجلس إدارة شركة 'هاي سكاي' للسياحة والمعارض، التي تتولى تنظيم 'معرض قطر للاكتفاء الذاتي 2018': «إن الفرص متاحة أمام الشركات والأعمال من أجل المساهمة في تحقيق الاستراتيجية الطموحة لدولة قطر. ونسعى من خلال هذا المعرض إلى اجتذاب كبريات شركات التصنيع وخطوط الإنتاج في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، والذين يخدمون مجموعة شاملة من القطاعات، بما فيها صناعة الأغذية، وصناعة الأدوية، والزراعة، والصناعات في مختلف المجالات، فضلاً عن القطاع البيئي من حيث مصانع إعادة التدوير وشؤون الاستدامة.»